IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/728
Date: 17 June 2008

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وردت من الممثلين المقيمين لألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا لدى الوكالة بشأن المؤتمر المعني بإمدادات الوقود النووي: التحديات المطروحة والفرص المتاحة

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ من الممثلين المقيمين لألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا ألحقت بها التقرير الكامل لألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا عن *المؤتمر المعني بإمدادات الوقود النووي: التحديات المطروحة والفرص المتاحة*، الذي عُقد في برلين يومي ١٧ و١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، يعمَّم التقرير المذكور مُرفقاً بهذه الوثيقة لإطلاع الدول الأعضاء عليه.

عرضت كل من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومملكة هولندا، في بيان عُمِّم باعتباره الوثيقة INFCIRC/713 (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، أفكارها المشتركة بشأن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي. وأعربت ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا، في هذا الإعلان، عن استعدادها المشاركة في مناقشات الوكالة بشأن وضع مخططات تكفل الضمان وإضفاء طابع التعددية على أنشطة دورة الوقود النووي. ومن الواضح أن الوكالة تضطلع بدور حيوي ومركزي في ترويج مثل هذه المناقشات.

وتُؤكّد الحكومات الثلاث على أنها تؤيّد حق جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، كما شدّدت على أهمية الحرص على أن يكون إعمال هذه الحقوق متسقاً مع أعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار. ونحن نحترم رغبة البلدان في عدم التخلي عن خيار تطوير أنشطة دورة وقود نووي ولا نُطالبها بالقيام بذلك. وتؤكّد جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية، بصفتها تمتلك تكنولوجيا إثراء متقدّمة، أنها تتحمّل مسؤولية خاصة تحتّم عليها إقامة تعاون متعدد الأطراف في هذا المجال والتحفيز على إجراء نقاش بناء حول وضع مخططات تكفل الضمان وإضفاء طابع التعددية على دورة الوقود النووي.

وكمتابعة لإعلان أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نظّمت ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا مؤتمرا معنوناً 'إمدادات الوقود النووي: التحديات المطروحة والفرص المتاحة'، وكان ذلك في برلين يومي ١٧ و١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكما أوضح الدكتور فرانك-فالتر شتاينماير، وزير الشؤون الخارجية، في كلمته الافتتاحية، فإن هدف المؤتمر هو تسليط الضوء على عدد من المسائل الرئيسية التي تواجه البلدان التي تتناول القوى النووية للمرة الأولى. واجتمع في هذا المؤتمر صانعو سياسات وخبراء تقنيون من هذه البلدان مع زملاء من بلدان خاضت تجربة الطاقة النووية أو بلدان يُحتمل أن تكون مورّدة لخدمات الإثراء. وهكذا استطاعت الدول التي تفكر في تطوير الطاقة النووية أن تُجري مناقشات مستنيرة حول مختلف المسائل والخيارات المتاحة المتعلقة بإمدادات الوقود النووي. وقد كان من المهم أن وفّر المؤتمر محفلا مفتوحا وسهّل تنظيمه حتى تسنّى للمشاركين تقاسم أفضل الممارسات واكتساب فهم أكبر لهذه المسائل.

وعبّرت الدول الـ ٢٨ التي شاركت في هذه المناقشات عن طائفة واسعة من الاهتمامات، تضمنت ما يلي: اهتمامات البلدان التي تفكر في إدراج القوى النووية في مزيجها من الطاقة، والبلدان التي اختارت مؤخرا إدراج القوى النووية، والبلدان التي لها تجربة في الإثراء على صعيد الأسواق الأجنبية، والبلدان التي لديها برنامج طاقة نووية وليس لديها أي قدرات محلية في مجال الإثراء ولكنها تعتمد عوضاً عن ذلك على السوق الدولية للوقود النووي. وحضر المؤتمر كذلك خبراء من عدد من شركات الإثراء التجارية وخبراء دوليون آخرون لهم خبرة في مجال دورة الوقود النووي.

وقد أعرب مدير عام الوكالة الدكتور محمد البرادعي، في الكلمة الرئيسية التي وجهها، مجدداً عن اقتناعه بأن لاتباع نهج متعدد الأطراف حيال دورة الوقود النووي قدرة كامنة هائلة على كفالة الاستخدام الآمن والمأمون للطاقة النووية في الأغراض السلمية مع التقليل إلى أقصى حد من مخاطر الانتشار. وشدد المدير العام على أهمية استحداث آليات تكفل ضمان الإمداد محذراً من أنه إذا أخفق المجتمع الدولي في إنجاز هذا الحل فإن البديل يمكن أن يكون تزايد عدد الدول التي تمتلك ناصية الأجزاء الحساسة من دورة الوقود لا لأسباب اقتصادية فقط وإنما أيضاً لدواعي الردع. وأوضح المدير العام أنه يرى أن هناك أربعة متطلبات رئيسية يجب استيفاؤها حتى يكتب النجاح لأية آلية تتعلق بضمان الإمداد: الرقابة المتعددة الجنسيات، والحصول على الوقود على أساس خالٍ من أي تمييز، وتوفير المواد النووية عبر اتباع معايير تخلو من أية دوافع سياسية، ووجود إطار جامع متعدد الأطراف يتم فيه الربط بين عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وخلال المؤتمر ناقش المشاركون فيه الجوانب السياسية والاقتصادية لدورة الوقود النووي على نحو منفتح وصريح. وشارك مندوبون كثيرون مشاركة نشطة في المناقشات؛ الأمر الذي أسهم في تحقيق تفاهم متبادل أوسع بشأن القضايا المطروحة.

وبالإضافة إلى تناول مخاطر حدوث خلل في الإمداد نوقشت الحجج المؤيدة لإرساء أنشطة دورة وقود وطنية. وتضمّنت تلك الحجج ما يلي:

- الاكتفاء الذاتي،
- الاستقلال السياسي والاقتصادي والتكنولوجي،
- المكانة المرموقة،
- الرغبة في امتلاك ناصية دورة الوقود وفقاً للحقوق التي تكفلها المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

أما الحجج المعارضة لإرساء أنشطة دورة وقود وطنية فقد تضمنت ما يلي:

- تزايد مخاطر الانتشار،
- ارتفاع تكاليف إنشاء مرافق الإثراء،
- كون الإمداد التجاري يتم حالياً، ومن المرجح أن يظل يتم مستقبلاً، مقابل سعر معقول مع توافر مخزونات كافية.

ونوقشت بعض الاقتراحات التي طرحتها دول باعتبارها خيارات ممكنة تكفل تقديم توكيدات بشأن الإمداد بالوقود النووي. ولوحظ أن جميع الاقتراحات القائمة وضعتها بلدان تملك التكنولوجيا النووية. وفي هذا السياق أُقرَ بأنه كان من المفيد التشاور مع البلدان التي قد تصبح مشترية لخدمات الوقود النووي والإثراء، وذلك قبل وضع تلك الاقتراحات. فقد كان من شأن ذلك أن يمهد الساحة أمام مزيد من التركيز عند مناقشة تلك القضية. وأشار مندوبون كثيرون إلى مسألة "الثقة" باعتبارها لبنة ضرورية في صرح إحراز تقدم بناء في المناقشات؛ وذلك أساساً من أجل أن يطمئن كلا الجانبين بشأن دوافع الآخر ونواياه، بمعنى مثلاً الدوافع السياسية والاقتصادية للدول الموردة ونوايا الدول المستهلكة المحتملة. كما أثيرت تساؤلات بشأن ما إذا كان من المفيد، من زاوية الشفافية والوضوح، طرح مثل هذه الطائفة العريضة من الاقتراحات. ودفع آخرون بالحجة القائلة بأن هذه الطائفة العريضة من الاقتراحات يمكن أن تفيد الدول المستهلكة المحتملة في البت في أفضل سبل المضي في هذا الأمر. وفي سياق المناقشات التي دارت بشأن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار أثيرت أيضاً مسألة ما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة من التزامات على الدول الحائزة لأسلحة نووية حيال نزع السلاح.

ونوه وأقر الكثيرون بأن للوكالة دوراً محورياً تؤديه في المناقشات المتعلقة بقضايا دورة الوقود النووي، بما في ذلك توكيدات الإمداد بالوقود النووي. ودعي المدير العام والوكالة إلى مواصلة جهودهما الرامية إلى تحفيز وتعزيز إجراء نقاش منفتح وشفاف.

ورحبت بالمؤتمر وفود شتى حيث لاحظت أن تناوله لقضية الإمداد بالوقود النووي هو تناول دقيق التوقيت ومفيد؛ ودُعِي إلى عقد لقاء متابعةٍ. ويعتقد منظمو المؤتمر، واضعين ذلك في اعتبارهم، أن المؤتمر قد حقق هدفه الطموح المتمثل في توفير محفل مفتوح يكفل إجراء نقاش بناء يتسم بروح التعاون واستشراف آفاق المستقبل. والشركاء المستضيفون على أهبة الاستعداد لتيسير وتحفيز إجراء مزيد من النقاش بشأن هذه القضية الشديدة الأهمية. وتمشياً مع روح الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الوزير شتاينماير فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لأجيالنا القادمة أن يتم استخدام الطاقة النووية على نحو آمن ومأمون وسلمي.